تاريخ الإرسال (2020-10-19)، تاريخ قبول النشر (2021-02-15)

د. أمجد إبراهيم آدم محمد

اسم الباحث الأول:

أستاذ مشارك، قسم إدارة الأعمال، كلية العلوم الإدارية،
جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.
كلية العلوم والدراسات الإنسانية بحريملاء، جامعة
شقراء، المملكة العربية السعودية.

اسم الجامعة والبلد:

العلاقة بين كفاية رأس المال والسيولة في القطاع المصرفي السعودي

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل:

E-mail address:

amged1075@yahoo.com

<https://doi.org/10.33976/IUGJEB.29.3/2021/2>

الملخص:

هدف البحث إلى دراسة العلاقة بين كفاية رأس المال والسيولة في القطاع المصرفي السعودي. وقد شملت عينة الدراسة ستة بنوك سعودية خلال الفترة (2010م - 2016م). وتم التركيز على عدد من النسب المالية. كما تم استخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية المقطعية بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى والتركيز على طريقة الآثار الثابتة وطريقة الآثار العشوائية لاختبار الفروض. وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة معنوية لنسب كفاية رأس المال وهي: (حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة، حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع، وحقوق الملكية إلى إجمالي القروض)، وتأثيرها تأثيراً معنوياً وذو دلالة إحصائية على معدلات السيولة وهي: (نسبة النقدية إلى الودائع الجارية، النقدية إلى مجموع الودائع، النقدية إلى مجموع الخصوم، ونسبة التوظيف). وأثبتت الدراسة أيضاً وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات كفاية رأس المال ومتغيرات السيولة. وتم وضع عدد من التوصيات ذات العلاقة بنتائج البحث.

كلمات مفتاحية: كفاية رأس المال، السيولة، القطاع المصرفي السعودي، السلاسل الزمنية المقطعية.

The Relation between Capital Adequacy and Liquidity in the banking sector in the Kingdom of Saudi Arabia

Abstract:

The aim of Research was to study the relationship between Capital Adequacy and Liquidity in the Saudi banking sector. The sample of the study included six Saudi banks during the period 2010-2016. The focus was on a range of financial ratios. Panel data analysis was used and depended on Panel Least Squares method and focused on Fixed Effects Model and Random Effects Model to test the hypothesis. A number of results were found: there are statistically significant relationship between Capital Adequacy variables: (Equity Capital to Total Assets, Equity Capital to Total Assets, Equity Capital to Risk – Assets, and Equity Capital to Loans) and between Liquidity variables: (Cash to Current deposits, cash to total deposits, Cash to Total Liabilities, and Investment Ratio). The study also indicating a long term trade-off relation between Capital Adequacy and liquidity. A number of recommendations related to the research findings were made.

Keywords: Capital Adequacy, Liquidity, Saudi banking sector, Panel data analysis.

المقدمة:

تعتمد البنوك التجارية بصورة كبيرة على أموال الغير (الخصوم) لتسيير نشاطها أكثر من اعتمادها على رؤوس أموالها بحسب طبيعة العمل المصرفي الذي يعتمد على الودائع في الأساس. وبعد حدوث مشاكل في السيولة لبعض البنوك التجارية على مستوى العالم كان لابد من الاهتمام بتعزيز وتدعيم مراكزها المالية حيث بدأ الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال، ثم تطور الاهتمام بملاءة البنوك التجارية في منتصف القرن العشرين بتأسيس لجنة بازل التي قامت بإصدار مبادئ الرقابة المصرفية لتعزيز السلامة المالية للبنوك وزيادة ملاءتها المالية ولضمان الاستقرار المالي العالمي والحد من المخاطر المختلفة التي تواجه البنوك التجارية، حيث أصدرت هذه اللجنة عدة معايير رقابية بصورة متتابعة ركزت على تدعيم كفاية رأس المال في البنوك التجارية والحد من المخاطر المختلفة التي تواجهها سواء كانت مخاطر ائتمانية أو تشغيلية أو تسويقية وغير ذلك من مخاطر، وتوفر سيولة كافية لدى البنوك للحد من مخاطر السيولة. ويلاحظ اهتمام السلطات الرقابية بالملكة العربية السعودية حيث استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في توجيه البنوك بالالتزام بتطبيق معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومن ضمن ذلك وضع إجراءات التقييم الداخلية لكفاية السيولة التي بدأ تنفيذها اعتباراً من يناير 2018م لمواكبة مقررات لجنة بازل (3) التي تؤكد على ضرورة قياس ومراقبة مخاطر السيولة. (تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي، 2020).

مشكلة الدراسة:

تعتمد البنوك التجارية على كل من حقوق الملكية والديون في تمويل هيكلها المالي ولكن بنسب متفاوتة، وهذا الأمر يؤثر على حجم المخاطر التي تواجه هذه البنوك وخاصة مخاطر السيولة، حيث ينبغي للبنوك التجارية أن تحتفظ بمقدار ملائم من السيولة بمختلف أنواعها ومكوناتها حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها في الوقت المناسب نسبة لحالة عدم التأكد التي قد تحيط بتدفقاتها النقدية ولتجنب مخاطر عدم القدرة على الوفاء بالتزامات لاسيما ودائع العملاء. (هندي، 2002)، كما أن الأطراف المختلفة من أصحاب المصلحة والمخاطرة قد يختلفوا فيما يتعلق بمقدار الاعتماد على كل مصدر من هذين المصدرين، فقد يرى المساهمون ضرورة الاعتماد على الديون في التمويل وتقليل الاعتماد على رأس المال فيما يسمى بالمتاجرة بالملكية حيث قد تزيد ربحية المساهمين في حالة تحقيق عوائد جيدة مما ينعكس أثره إيجاباً على مستوى السيولة، أما في حالة تسجيل خسائر فيتأثر الوضع المالي للبنك كما قد تضعف قدرة البنك على سداد التزاماته قصيرة الأجل خاصة الودائع الجارية نسبة لانخفاض السيولة. وقد أشار عدد من الباحثين إلى العلاقة التي تربط بين رأس المال وبين مخاطر السيولة الأمر الذي يحتم على السلطات الرقابية ضرورة وضع معايير تراعي هذا الترابط وتأثير كل عامل من هذين العاملين على العامل الآخر. (Novokmet & Marinnovic, 2016, 429). عليه فإن العلاقة بين كفاية رأس المال والسيولة تعتبر من القضايا المهمة التي تواجه البنوك التجارية والتي تتطلب المزيد من الدراسة والتحليل خاصة في القطاع المصرفي السعودي حيث تلاحظ وجود فجوة بحثية بسبب قلة البحوث التي أجريت عن هذا القطاع في موضوع الدراسة. وبذلك فإن السؤال الرئيس بالنسبة لهذه الدراسة هو: ماهي علاقة كفاية رأس المال بمؤشرات السيولة في البنوك السعودية؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

- 1- الاعتماد على معدلات جيدة من حقوق الملكية ما يساعد في تحقيق الاستقرار المالي بالبنوك التجارية.
- 2- أهمية توفير البنوك التجارية لمعدلات سيولة كافية لتتمكن من تلبية طلبات العملاء وسداد التزاماتها في وقتها.
- 3- تأثير طبيعة مكونات الهيكل المالي على مستوى المخاطر التي تواجه البنوك التجارية وبالتالي التأثير المباشر في سيولة هذه البنوك.

4- وجود علاقة بين كفاية رأس المال وبين مستويات السيولة في البنوك التجارية مما يحتم دراسة هذه العلاقة وتأثيرها في أداء البنوك خاصة مع ملاحظة ندرة البحوث التي أجريت على القطاع المصرفي السعودي في هذا الجانب.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- التعرف على مستويات كفاية رأس المال والسيولة بالبنوك السعودية خلال فترة الدراسة من خلال التركيز على مجموعة من المؤشرات.
- 2- قياس أثر ومعنوية العلاقة بين نسب كفاية رأس المال ونسب السيولة في البنوك السعودية الأمر الذي يوفر معلومات للجهات الرقابية في المملكة العربية السعودية.
- 3- قياس مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات كفاية رأس المال ومتغيرات السيولة بالبنوك السعودية لتوفير معلومات للسلطات المصرفية تمكنها من وضع السياسات الملائمة.
- 4- توفير معلومات واقعية يمكنها إفادة متخذي القرار على مستوى إدارات البنوك السعودية وغيرها فيما يتعلق بقياس العلاقة بين كفاية رأس المال والسيولة حتى تتمكن من إحداث التوازن المطلوب.

فرضيات الدراسة:

توجد افتراضات لعدد من الباحثين تناولت العلاقة بين كفاية رأس المال والسيولة ومن هؤلاء الباحثين (Farag, 2013) وغيرهم ممن تمت الإشارة إليهم في هذا البحث. وبذلك فإن الفرض الرئيس للبحث يتمثل في مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال والسيولة في البنوك السعودية، أما الفروض الفرعية للبحث فتتمثل في الآتي:

- 1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب كفاية رأس المال وبين نسبة النقدية إلى الودائع الجارية (CCD) بالبنوك السعودية.
- 2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب كفاية رأس المال وبين نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع (CTD) بالبنوك السعودية.
- 3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب كفاية رأس المال ونسبة النقدية إلى إجمالي الخصوم (CTL) بالبنوك السعودية.
- 4- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب كفاية رأس المال ونسبة التوظيف (IR) بالبنوك السعودية.
- 5- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات كفاية رأس المال ومتغيرات السيولة بالبنوك السعودية.

منهج الدراسة ومصادر جمع البيانات والمعلومات:

غطت الدراسة الفترة من عام 2010م وحتى العام 2016م، وشملت الدراسة عينة من البنوك السعودية التي توفرت البيانات المطلوبة عنها خلال فترة الدراسة. وتم الاعتماد على المنهج الوصفي ومنهج التحليل الإحصائي، وتم استخراج البيانات الثانوية المتعلقة بنسب كفاية رأس المال ونسب السيولة للبنوك السعودية محل الدراسة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية وربع السنوية المنشورة للبنوك. وتم دمج بيانات البنوك للحصول على سلسلة زمنية تلخص بيانات العينة وتمكن من إجراء التحليل الإحصائي المطلوب. وتم التركيز على مجموعة من النسب المالية المستخدمة في قياس كل من كفاية رأس المال والسيولة على النحو التالي:

أولاً: مجموعة نسب كفاية رأس المال: وتشمل حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة (ERA)، حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (ETA)، حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع (ETD)، وحقوق الملكية إلى إجمالي الخصوم (ETL). وهي تمثل المتغيرات المستقلة في الدراسة.

ثانياً: **مجموعة نسب السيولة:** وتشمل نسبة النقدية إلى الودائع الجارية (CCD)، نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع (CTD)، نسبة النقدية إلى إجمالي الخصوم (CTL)، ونسبة التوظيف (IR). وهي تمثل المتغيرات التابعة في الدراسة.

الدراسات السابقة

دراسة (Gaspar, and Sousa, 2010): ناقشت الورقة أهمية مخاطر السيولة عند تقييم مخاطر محفظة الأصول المالية التي تمتلكها شركات التأمين عند نطاق كفاية رأس المال II، الدراسة تقترض قيام شركات التأمين بعمل تقييم كفي لمخاطر السيولة التي تعتبر أهم مصدر لمخاطر السوق وذلك للوصول إلى مخاطر السوق الكلية للمحفظة المملوكة. وبالرجوع إلى أدبيات السيولة المالية تم اقتراح قياس مخاطر السيولة بالاعتماد على البيانات المتاحة وفق منهج VaR الذي يندرج تحت كفاية رأس المال II، تم التطبيق على قطاع التأمين في دولة البرتغال باستخدام محافظ مالية مملوكة فعلياً. النتائج التطبيقية تؤكد أن مخاطر السيولة هي الأهم وهي تمثل أكثر من 10% من مخاطر السوق الكلية لشركات التأمين.

دراسة (Farag, Harland and Nixon, 2013): أوضحت الدراسة موقف السيولة ورأس المال وتعامل البنوك مع المخاطر وتخفيفها، حيث يقلل رأس المال من المخاطر التي يمكن أن تهدد السيولة المالية. ويمكن لمشكلة السيولة أن تزيد في حالة التفاعل بين التمويل وبين باقي بنود الأصول في الميزانية في حالة عدم احتفاظ البنك بسيولة نقدية كافية أو بأصول يمكن أن تتحول إلى سيولة نقدية بسهولة لسداد أموال الدائنين والممولين. الورقة أيضاً أوضحت الضوابط التحوطية للبنوك وهي تبحث من أجل تأكيد أن البنوك تسعى لامتلاك رأسمال ومصادر نقدية كافية لمواجهة المخاطر التي يمكن أن تحدث.

دراسة (أحمد، 2013): هدف البحث إلى تحليل العلاقة بين مخاطر السيولة وكفاية رأس المال باستخدام كشف التدفق النقدي. وقد سعت الدراسة إلى اختبار فرضيتين: الأولى إن كشف التدفق النقدي وتحليله يساهم في التنبؤ بمخاطر السيولة، والثانية إن كفاية رأس المال ليس وحده الذي يضمن حماية المصرف من مخاطر السيولة. وقد أجريت الدراسة على مصرف الرافدين بالعراق خلال الفترة (2005-2009). وتم تحليل البيانات المالية المتعلقة بالتدفق النقدي ونسب كفاية رأس المال للمصرف، وقد أظهرت النتائج عدم تأثير كفاية رأس المال بمخاطر السيولة بسبب الأنشطة والفعاليات التي يمارسها المصرف.

دراسة (Prefontaine, 2013): هدف هذه الورقة هو دراسة الآثار لمقترح بازل (III) المتعلقة بمتطلبات رأس المال والسيولة في سياق البنوك العالمية على الربحية والملاءة المالية. وتطوير فهم مرتبط بكيفية تأثير متطلبات بازل (III) المتعلقة برأس المال والسيولة على وظائف البنوك، وتم الربط بين متطلبات رأس المال والسيولة مع المخاطر المنتظمة من خلال تقييم النظام المالي والنقدي العالمي. ومن خلال اهتمام خاص بالتفاعل بين سياسات الاقتصاد الكلي التي تحتوي على السياسة النقدية، سعر الصرف، ودمج السياسة التحوطية الكلية والجزئية مع الإصلاحات التنظيمية والرقابية الموضوعة حالياً بواسطة بازل (III).

دراسة (Distinguin, Roulet, and Tarazi, 2013): تمت دراسة العلاقة بين ضوابط رأس المال والسيولة في البنوك التجارية الأوروبية والأمريكية المدرجة في البورصات ذات التداول العام باستخدام المعادلات المتزامنة، وتم الاعتماد على الميزانيات العمومية لهذه البنوك. وتم التوصل إلى أن البنوك تخفض نسب رأس المال إلى أقل من المطلوب حسب معيار بازل III حينما تواجه زيادة في السيولة، مع مراعاة أن معظم مقاييس السيولة تركز على الودائع الأساسية كما في الولايات المتحدة الأمريكية. كما تم التوصل إلى أن البنوك الصغيرة تقوي من معايير رأس المال إذا كانت مستهدفة معدلات سيولة أكبر. ودعمت الدراسة التطبيقية ضرورة إدارة الحد الأدنى لنسب السيولة بالتزامن مع نسب رأس المال التي ركزت عليها لجنة بازل.

دراسة (مشبب، 2016): هدفت هذه الدراسة إلى قياس محددات نسبة كفاية رأس المال في البنوك المحلية اليمنية لعينة مكونة من 6 بنوك خلال الفترة 2005-2012. واستخدمت الدراسة منهجية تحليل حزم البيانات، نموذج الانحدار التجميعي، نموذج الآثار الثابتة، ونموذج الآثار العشوائية. وتم التوصل إلى وجود أثر إيجابي غير معنوي بين نسبة كفاية رأس المال والمتغيرات المستقلة

الآتية: السيولة، الحصة السوقية، العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وجود أثر إيجابي معنوي بين نسبة كفاية رأس المال والحجم ونسبة الملكية، وجود أثر سلبي معنوي بين نسبة كفاية رأس المال ونسبة القروض إلى الأصول.

دراسة (Novokmet and Marinovic, 2016): ركزت الدراسة على 32 بنكاً في كرواتيا خلال الفترة 2002-2010 من أجل دراسة العلاقة بين كفاية رأس المال والسيولة، وتم تطبيق تحليل السلاسل الزمنية المقطعية المتحركة. وتم تحديد نسبة السيولة ونسبة حقوق الملكية إلى الأصول كمتغيرات للدراسة، وتم استخدام متغيرات تفسيرية كمتغيرات ضابطة بالتبادل وهي حجم البنك، الربحية، جودة الأصول، والبيئة الاقتصادية الكلية. تم التوصل إلى وجود علاقة إيجابية بين ملاءة البنوك وسيولتها، وقد لعب حجم البنك دوراً مهماً في إدارة رأس المال والسيولة، ووجدت علاقة توازنه بين رأس المال ومستوى السيولة في البنوك كبيرة الحجم.

دراسة (Tabash and Hassan, 2017): هدف هذه الدراسة هو قياس وتقييم السيولة والربحية وكفاية رأس المال للبنوك الإسلامية والتجارية في دولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة (2010-2014)، وتم استخدام السلاسل الزمنية المقطعية المتوازنة وتحليل الانحدار المتدرج لتحليل البيانات. وظهرت النتائج وجود اختلافات جوهرية بين البنوك الإسلامية والتجارية من ناحية السيولة، حيث تحتفظ البنوك الإسلامية بنسب سيولة سليمة، في حين ان نسب الربحية وكفاية رأس المال جيدة في البنوك التجارية. وكذلك وجود اختلافات جوهرية في الربحية بين البنوك الإسلامية والتجارية، بالإضافة إلى عدم وجود اختلافات جوهرية في كفاية رأس المال بين البنوك الإسلامية والتجارية، بالإضافة إلى أن السيولة هي عامل محدد للربحية في البنوك الإسلامية، في حين أن السيولة وكفاية رأس المال هما عاملان محددان للربحية في البنوك التجارية.

دراسة (Kim and Sohn, 2017): استخدمت الورقة بيانات ربع سنوية لعينة من البنوك التجارية الأمريكية المؤمن عليها لاختبار ما إذا كان هناك أثر مختلف لرأس المال على الإقراض بالاعتماد كذلك على مستوى سيولة البنك. وتم التوصل إلى أن الأثر الإيجابي للزيادة في رأس المال على نمو الإقراض خاصة معدل النمو في صافي القروض مرتبط بمستوى سيولة البنك فقط في البنوك كبيرة الحجم، وأن هذه العلاقة الإيجابية كانت جوهرية خلال فترة الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وأن هذا الأثر المعنوي على الإقراض لدى البنوك الكبيرة التي تحتفظ بأصول سائلة كافية.

دراسة (النويران، 2019): تناولت هذه الدراسة المؤشرات والنسب المالية التي تساعد على تقييم السيولة من خلال نسبة التدفق النقدي، والعلاقة بين كفاية رأس المال ومخاطر السيولة. وتم استخدام المنهج التحليلي لاستنباط النتائج من التقارير المالية السنوية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل الأردني خلال الفترة (2011-2015). وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها عدم تأثر كفاية رأس المال بمخاطر السيولة بسبب الأنشطة والفعاليات التي يمارسها البنك. وأوصت الدراسة بضرورة قيام الإدارة في البنوك بتشخيص مخاطر السيولة في وقت مبكر وقياسها ومعالجتها، واستغلال السيولة الفائضة واستثمارها.

دراسة (النيف والقلاب، 2020): هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين السيولة والربحية والملاءة في المصارف الإسلامية. تكونت عينة الدراسة من (6) مصارف إسلامية آسيوية خلال الفترة (2009-2016)، وتم استخدام تحليل الانحدار لاختبار الفرضيات، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين الربحية والسيولة والملاءة المالية، وكذلك وجود علاقة طردية معنوية بين السيولة والملاءة المالية. وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات من أهمها: ضرورة استحداث أسواق وأدوات مالية إسلامية لمساعدة المصارف الإسلامية في حل مشكلة الفائض والعجز في السيولة المالية، وضرورة وجود معيار لكفاية رأس المال خاص بالمصارف الإسلامية يضع في الاعتبار طبيعة عملها والمخاطر التي تواجهها.

التعليق على الدراسات السابقة:

يتضح من استعراض الدراسات السابقة قلة الدراسات باللغة العربية التي تناولت موضوع العلاقة بين كفاية رأس المال والسيولة في القطاع المصرفي، كما لم يقف الباحث على أي دراسة في المملكة العربية السعودية تناولت هذا الموضوع وهو ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة. بعض الدراسات توصلت إلى وجود علاقة بين كفاية رأس المال والسيولة مثل دراسة

(Distinguin, Roulet, and Tarazi, 2013) ودراسة (Novokmet and Marinnovic, 2016) التي توصلت كذلك إلى وجود علاقة توازنية بين المتغيرين في البنوك كبيرة الحجم، حيث اتفقت الدراسة مع هاتين الدراستين بصورة كبيرة، واختلفت نتائج هذه الدراسة مع نتائج مجموعة من الدراسات السابقة منها دراسة (أحمد، 2013) التي لم تتوصل إلى وجود تأثير لكفاية رأس المال على السيولة، ودراسة (مشبب، 2016) التي توصلت إلى وجود أثر إيجابي غير معنوي بين نسبة كفاية رأس المال والسيولة، وكذلك دراسة (النويران، 2019) حيث توصلت إلى عدم تأثير كفاية رأس المال بمخاطر السيولة، أما معظم الدراسات الأخرى فقد تناولت قضايا متداخلة وذات علاقة بين رأس المال والسيولة وبعض المتغيرات الأخرى مثل الربحية وعمليات الإقراض.

الإطار النظري للدراسة

أولاً: كفاية رأس المال Capital Adequacy

مفهوم كفاية رأس المال:

كفاية رأس المال (Capital Adequacy) وهو مقدار رأس المال الذي يكون مناسباً للبنك بحيث يستطيع أداء وظائفه وأنشطته كافة دون أن يتعرض للمخاطر أو التصفية. وتعتبر كفاية رأس المال من أهم المقاييس التي يتم استخدامها للتعرف على ملاءة البنك المالية ومدى قدرته على تحمل المخاطر المحتملة أو مواجهة حالات الإعسار، فكلما ارتفعت الملاءة المالية للبنك كلما انخفض احتمال إعسار البنك. (أحمد، 2013، 308) كما يقصد بكفاية رأس المال حجم أو مقدار رأس مال البنك الذي يكفي لامتناع الخسائر التي قد تحدث نتيجة لعمليات منح الائتمان أو الاستثمار أو أي عمليات أخرى قد يقوم بها البنك في إطار توظيفه لأمواله، وبالتالي فإن رأس المال الكافي يعمل على توفير الطمأنينة للمودعين وللجهات الرقابية. (الخرزاعلة، 2018) ويمكن القول أن كفاية رأس المال تعني قدرة رأس المال المصرفي على مواجهة الخسائر والأزمات المختلفة بما لا يعرض المركز المالي للبنك للخطر. (الحريث وحزوري، 2018، 248)

وتعني الملاءة (Solvency) في لغة العمل المصرفي المتانة، أي تعني قدرة البنك على سداد التزاماته المالية تجاه الغير في وقت استحقاقها، وتعتبر الودائع المصرفية أهم التزامات البنك، وقد حددت مقررات لجنة بازل الحد الأدنى المستهدف لنسبة كفاية رأس المال بـ 8% وهي عبارة عن نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر (Risk Weighted Assets) (بوعبدلي، 2015، 159). وتواصلت مقررات لجنة بازل بهدف تعزيز سلامة النظام المصرفي الدولي حيث قامت اللجنة برفع معدل كفاية رأس المال على مراحل، فخلال الفترة (2017-2018) تم رفع المعدل إلى 9%، كما تقرر زيادته إلى 10.5% اعتباراً من العام 2019 وفق الإصلاحات الواردة في بازل (3) والتي تضمنت بالإضافة إلى زيادة معدل كفاية رأس المال ضرورة توفر مصادر تمويل مستقرة لدى البنوك لضمان عدم تأثر دورها في منح الائتمان والاستثمار، وتوفر نسبة محددة من السيولة لتعزيز قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء والجهات المدينة. (عياش والعايب، 2018، 84)

وتعبر الملاءة المالية عن قدرة وكفاءة البنك في قياس وتوجيه ومراقبة المخاطر التي يواجهها بهدف السيطرة عليها واتخاذ القرارات التي تدعم قدرته التنافسية وقدرته على الوفاء بالتزاماته وفق تواريخ استحقاقها المتفق عليها بين البنك وعملائه، وبذلك فإن البنوك التجارية مطالبة بتوفير غطاء رأسمالي كافٍ لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها، ووضع الاستراتيجية المناسبة للمحافظة على هذا الغطاء الرأسمالي. (الجعافرة، 2008) ويعرف البعض الملاءة المالية بأنها العلاقة بين مصادر رأسمال البنك والمخاطر التي قد تتعرض لها الأصول أو أي عمليات أو معاملات قد يقوم البنك بتنفيذها، وهي بذلك قد تعبر عن قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته ومواجهة أي مخاطر أو خسائر قد يتعرض لها. (الخرزاعلة، 2018، 17)

الهيكل المالي: Financial Structure

يتكون الهيكل المالي للبنك التجاري بصفة عامة من مصادر أموال داخلية ومصادر أموال خارجية. وتتألف مصادر الأموال الداخلية في معظمها من عناصر حقوق الملكية أما مصادر الأموال الخارجية فتتمثل عادة في عناصر الخصوم أو الديون بمختلف أنواعها وعلى رأسها الودائع.

تتكون حقوق الملكية (Equity Capital) من رأس المال المدفوع، الأرباح المحتجزة، الاحتياطيات والمخصصات، وهي تساوي الفرق بين أصول البنك وخصومه وتسمى أيضاً بقيمة البنك الصافية (Bank Net Worth) وتلعب دور العازل الذي يمتص الصدمات المالية المفاجئة التي يتعرض لها البنك. ويشترط القانون في بعض الدول أحياناً ألا تقل قيمة البنك الصافية (محسوبة على أساس القيمة السوقية لأصوله) عن القيمة الاسمية لأسهمه العادية فإن قلت القيمة الصافية للبنك عن القيمة الاسمية لأسهمه العادية المتداولة أصبح البنك غير مليء (Insolvent) مما يدعو السلطات الرقابية إلى التدخل والطلب من إدارة البنك رفع قيمة البنك الصافية إلى المستوى المطلوب. (رمضان وجودة ، 2013 ، 68-69).

أما الديون أو الخصوم (Liabilities) فتتكون في البنوك بشكل رئيسي من الودائع والاقتراض. وتعتبر الودائع (Deposits) بشكل عام من أبرز مصادر التمويل للبنوك خاصة التجارية منها، وهي بشقيها (الودائع المحلية والأجنبية) تمثل المصدر الرئيس لأموال البنك التجاري. وتتمثل في الودائع تحت الطلب (Demand Deposits)، الودائع لأجل (Time Deposits)، وودائع التوفير (Saving Deposits) (حنفي وأبو قحف، 2007) ومن بين الأموال الخارجية التي تلجأ إليها البنوك الاقتراض (Borrowing)، ويكون من مصادر متعددة منها الاقتراض من البنوك التجارية الزميلة، الاقتراض طويل الأجل في صورة إصدار سندات دين طويلة الأجل أو عن طريق اقتراض مبلغ بصورة مباشرة، الاقتراض من سوق الدولار الأوروبي، الاقتراض من الشركات القابضة أو الشقيقة، والاقتراض من البنك المركزي. ويعتبر الاقتراض من مصادر الأموال الجيدة نظراً لعدم خضوع الأموال المقترضة للاحتياطي القانوني. (هندي، 2002: 132-137)

مكونات رأس المال:

يتكون رأس مال البنك التجاري من مجموعة من البنود أو العناصر وذلك على النحو التالي: (بوعبدلي، 2015)

- 1- **الأسهم العادية:** وهي مجموع أنصبة المساهمين في رأس مال البنك.
- 2- **الاحتياطيات:** وهي عبارة عن المبالغ التي اقتطعها البنك خلال سنوات عمله وتراكمت في صورة احتياطيات لتشكل ضمان إضافي للمودعين والدائنين الآخرين ولمساعدته على ممارسته أعماله المصرفية.
- 3- **الأرباح المحتجزة:** وهي عبارة عن الأرباح الصافية المرحلة من سنوات ماضية والتي لم يتم توزيعها على الملاك أو المساهمين. وتعتبر الأرباح المحتجزة مصدراً رئيسياً للتمويل ولزيادة رأس المال في البنوك.

مقاييس كفاية رأس المال:

تتمثل النسب المالية المستخدمة في قياس كفاية رأس المال: (أحمد، 2013)

1- نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الودائع: Equity Capital to Total Deposits

تهدف إلى قياس المخاطر الناتجة عن زيادة مجموع الودائع عن نسبة معينة من رأس المال. وقد حددت البنوك نسبة 10% كحد أقصى لهذا المقياس، بمعنى كلما زادت قيمة الودائع عن عشرة أضعاف رأس المال كلما زادت مخاطر المودعين لديه. ويعاب على هذا المعيار عدم أخذه في الاعتبار مجموع ونوعية الأصول التي يتم فيها توظيف الودائع. وتقاس بقسمة حقوق الملكية على مجموع الودائع.

2- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول: Equity Capital to Total Assets

يربط هذا المقياس بين رأس المال وإجمالي الأصول، فكلما زادت هذه النسبة زادت قدرة البنك على مواجهة الخسائر غير المتوقعة في قيمة الأصول. ويعاب عليه عدم تمييزه بين أنواع الأصول من حيث ارتفاع أو انخفاض مخاطرها. وتقاس بقسمة حقوق الملكية على إجمالي الأصول.

3- نسبة رأس المال (حقوق الملكية) إلى الأصول الخطرة: **Equity Capital to Risk – Assets**

تقيس هذه النسبة مدى إمكانية رأس المال الممتلك من تغطية الأصول ذات المخاطر المرتفعة مثل القروض والسلفيات، والأوراق التجارية المضمومة.. بقسمة حقوق الملكية على الأصول الخطرة.

4- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض: **Equity Capital to Total Loans**

ويضيف منير هندي (2002) هذه النسبة وهي مقياس لهامش الأمان في مواجهة مخاطر عدم القدرة على استرداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض. وتقاس بقسمة حقوق الملكية على إجمالي القروض.

ثانياً: السيولة Liquidity

مفهوم السيولة:

السيولة في معناها المطلق تعني النقدية، أما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الأصول للتحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر (شخاترة وعبادة، 2020، 271)، كما أن الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو القدرة على مواجهة الالتزامات المستحقة حالياً أو في غضون فترة قصيرة، وبالتالي فإن السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن هذه العلاقة بين النقدية والأصول القابلة للتحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها خلال مدة معينة، فلا يمكن تحديد سيولة أي بنك إلا في ضوء التزاماته المستحقة. (أبو رحمة، 2009، 16) وتعرف السيولة بأنها مقدرة البنك على الوفاء بسحوبات المودعين وتلبية احتياجات المقرضين في الوقت المناسب ودون الاضطرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو الاقتراض بتكلفة مرتفعة ومدى كفاية الأرصدة النقدية وشبه النقدية خاصة الاحتياطي القانوني والاحتياطي الثانوي المتمثل في أوراق مالية يسهل بيعها بحد أدنى من الخسائر. (أحمد وصالح، 2014، 119). وتعرف السيولة بأنها احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة، وذلك لمواجهة الزيادة في السحب من الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء، بحيث يستطيع البنك في الوقت نفسه من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر عوائد ممكنة. أما نقص سيولة الجهاز المصرفي فتظهر في حالات الأزمات أو الظروف الطارئة فلو احتاجت جميع المؤسسات المالية إلى سيولة نقدية في وقت واحد فلا تستطيع غالباً الحصول عليها نظراً لعدم قدرة المؤسسات المالية على السحب أو الاقتراض من أي مؤسسة أخرى لأنهم جميعاً يحتاجون إلى السيولة النقدية الحاضرة. (محسن وخميسي، 2016، 64-65).

مكونات السيولة المصرفية:

تتكون السيولة المصرفية من جزأين رئيسيين: (أحمد، 2013)

أولاً: الاحتياطيات الأولية: **Primary reserves**

هي الأصول السائلة التي يمتلكها البنك دون أن يحقق منها عوائد. وتتألف من المكونات الآتية:

1- **النقد في الصندوق:** ويشمل الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والمسكوكات.

2- **الودائع النقدية لدى البنك المركزي:** حيث تنص التشريعات المصرفية الحديثة على إلزام البنك التجاري بالاحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة رصيد سائل من النقود لدى البنك المركزي تسمى بالاحتياطي الإلزامي أو الاحتياطي القانوني.

3- **الودائع لدى البنوك المحلية الأخرى:** وهي الأموال التي يودعها البنك التجاري لدى البنوك المحلية الأخرى من أجل إجراء مقاصة الصكوك، وتحصيل فقرات أخرى من الدين، وغير ذلك. ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجه البنك المودع صعوبة في تشغيل أو استثمار هذه الأموال، أو زادت العلاقة المصرفية للبنك مع البنوك المراسلة سواء داخل القطر أو خارجه.

4- **الصكوك تحت التحصيل:** وهي الصكوك المودعة لدى البنوك الأخرى والتي لم يتم استلام قيمتها.

5- **الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج:** يقوم البنك التجاري عادة بالاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى البنوك المراسلة في خارج الدولة، في حدود نسبة معينة من مجموع قيم اعتماداته المستندية والتزاماته القائمة، تحددها السياسة النقدية والاقتصادية في الدولة.

ثانياً: الاحتياطيات الثانوية: Secondary reserves

هي عبارة عن أصول سائلة تحقق عوائد للبنك التجاري، وتتضمن الأوراق المالية، والأوراق التجارية المضمومة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد عند الحاجة، وتحقق هذه الاحتياطيات للبنك فوائد عديدة منها أنها تساهم في تدعيم سيولة البنك نسبة لإمكانية تسهيلها، وكذلك تحقيق عوائد أو أرباح نسبة للاستثمار فيها بدلاً من الاحتفاظ بالأموال في شكل نقد. (عقون، وقايدى، 2015)

مقاييس السيولة:

النسب المالية المستخدمة في حساب السيولة: (أرشيد، 2003)

1- نسبة النقدية إلى الودائع الجارية: Cash to Current deposits (C/CD)

وتعكس هذه النسبة قدرة النقدية على مواجهة طلبات السحوبات التي يقوم بها أصحاب الودائع الجارية. وتحسب بقسمة النقدية على الودائع الجارية.

2- نسبة النقدية إلى مجموع الودائع: Cash to Total deposits (C/TD)

هذه النسبة تقيس قدرة النقدية على مواجهة طلبات السحوبات التي يقوم بها جميع أصحاب الودائع سواء كانت ودائع جارية، ودائع توفير، ودائع لأجل وخلافه. وتحسب بقسمة النقدية على مجموع الودائع.

3- نسبة النقدية إلى مجموع الخصوم: Cash to Total Liabilities (C/TL)

هذه النسبة تقيس قدرة النقدية على الوفاء بالالتزامات في جانب الخصوم ككل. وتحسب بقسمة النقدية على مجموع الخصوم.

4- نسبة التوظيف: Investment Ratio (I/R)

تشير هذه النسبة لمدى ملائمة الأموال المتاحة للبنك لتلبية الطلبات الائتمانية من قروض وسلفيات. ويعتبر ارتفاع هذه النسبة مؤشر لقدرة البنك على تلبية طلبات الائتمان، إلا أنه وفي نفس الوقت تدل على انخفاض قدرة البنك على تلبية سحوبات المودعين. وتحسب بقسمة القروض والسلفيات على الودائع وما في حكمها. (الكروي، 2009)

ثالثاً: العلاقة بين كفاية رأس المال والسيولة

توجد افتراضات تناولت العلاقة بين السيولة وكفاية رأس المال وتؤكد أن التغيير في أحدهما يمكن أن يؤثر في الآخر، حيث توصل بعض الباحثين إلى أنه وفي حالة زيادة نسبة رأس المال القائم على المخاطر فإن وضع السيولة في البنك يتحسن. ومن ناحية أخرى ففي حالة زيادة نسبة تغطية السيولة فإن كمية رأس المال لا تتغير ولكن فإن الأصول النقدية الإضافية المملوكة الآن من المفترض أن تخفض من وزن المخاطر مقابل القروض الممنوحة (Farag, Harlandm & Nixon, 2013, 213). ويرى البعض وجود علاقة بين رأس المال والسيولة وبالتالي فإن واضعي السياسة يجب أن يضعوا في اعتبارهم هذا الترابط الذي قد يتأثر كذلك بعوامل أخرى مثل حجم البنك، فعند تصميم متطلبات كل من رأس المال والسيولة من قبل السلطات الرقابية فقد يتم تقليل حجم عبئ الضوابط المفروضة على البنوك الصغيرة وزيادتها بالنسبة للبنوك الكبيرة، وقد تتجه البنوك الكبيرة لتقليل تكلفة الضوابط المفروضة عليها عن طريق تجنب التزامن في زيادة السيولة والملاءة المالية، وبالتالي على المديرين في البنوك التحوط فيما يتعلق بوضع السياسة الخاصة بهم وكذلك عند تطبيقها (Novokmet & Marinnovic, 2016, 429). وهناك دراسات

أكدت وجود هذه الروابط بين السيولة وكفاية رأس المال، وتم التوصل إلى أن الرصيد الإيجابي للتدفقات النقدية يؤدي إلى زيادة السيولة، وزيادة رأس المال تؤدي إلى زيادة الملاءة، أما الربحية فهي تؤثر في كل من السيولة والملاءة لأن زيادة الربحية تؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية الموجبة (السيولة)، وفي نفس الوقت تزيد من مستويات رأس المال. (Colombini & Ceccarelli, 2004, 80) كما يؤكد (Colombini & Ceccarelli, 2004) أن تحقيق السيولة في الأجل القصير يؤدي إلى تحقيق الملاءة المالية في الأجل الطويل لأن زيادة التدفقات النقدية الموجبة تؤدي إلى زيادة رأس المال (حقوق الملكية)، ولذلك فإن تحليل السيولة عن طريق وضع خطة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة يقدم معلومات جيدة عن وضع الملاءة المالية وكفاية رأس المال سواء لإدارة البنك أو للسلطات الرقابية.

الدراسة التطبيقية

مجتمع وعينة الدراسة:

أجريت الدراسة على البنوك العاملة في القطاع المصرفي بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2010-2016)، وتم اختيار عينة مكونة من ستة بنوك محلية من أصل ثلاثة عشر بنك تعمل حالياً في السوق المصرفية السعودية بنسبة بلغت 46%، (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2020) وتم اختيار هذه البنوك لتوفر بياناتها المالية المطلوبة وهي بيانات ربع سنوية حيث لم يجد الباحث بيانات ربع سنوية مكتملة لباقي البنوك الأخرى العاملة في الجهاز المصرفي السعودي، والبنوك هي: بنك الإنماء، البنك الأهلي التجاري، البنك السعودي البريطاني (ساب)، بنك الجزيرة، بنك الرياض، والبنك السعودي الفرنسي.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

- 1- الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة بالتركيز على الوسط الحسابي (Mean) والانحراف المعياري (Standard Deviation)
 - 2- الإحصاء القياسي باستخدام منهج تحليل السلاسل الزمنية المقطعية Panel data analysis وتم تقدير النماذج باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة، (FEM) (Fixed Effects Model)، ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model) (REM)) وللمفاضلة بين النموذجين تم استخدام اختبار هوسمان (Hausman).
 - 3- اختبار جذور الوحدة بالاعتماد على اختبار Pesaran and Shin لفحص سكون البيانات.
 - 4- اختبار التكامل المشترك للتعرف على مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة بتطبيق اختبار (Johansen). وتم إجراء التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (Eviews 10).
- أولاً: فحص سكون المتغيرات:

1- فحص سكون المتغيرات المستقلة (مجموعة نسب كفاية رأس المال):

شكل (1) الرسم البياني لمتغيرات كفاية رأس المال

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews-10.

يتضح من خلال الرسم البياني أعلاه أن بيانات المتغيرات المستقلة لها اتجاه عام نحو النقصان مع الزمن وبالتالي عدم استقرارها عند المستوى، مما يلزم إيجاد الفروق الأولى لها.

2- فحص سكون المتغيرات التابعة (مجموعة نسب السيولة):

شكل (2) الرسم البياني لمتغيرات السيولة

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews-V.10.

يوضح الرسم البياني أعلاه أن بيانات المتغيرات التابعة لها اتجاه عام نحو النقصان مع الزمن وبالتالي عدم استقرارها عند المستوى، مما يلزم إيجاد الفروق الأولى لها.

ثانياً: اختبار جذور الوحدة:

الاختبار الذي اعتمدت عليه الدراسة لفحص سكون البيانات هو اختبار Pesaran and Shin وذلك لتساوي عدد المشاهدات لكل المقاطع. (Maddala 2002, pp: 548-553)

1- اختبار جذور الوحدة للمتغيرات المستقلة (مجموعة نسب كفاية رأس المال):

جدول (1) اختبار سكون بيانات متغيرات كفاية رأس المال

القرار	الفرق الأول 1	المستوى level	النموذج	المتغيرات
	st	P.value		
ساكنة عند الفقرة الأولى	0.000	0.603	Individual intercept	ERA

	0.000	0.996	Individual intercept and trend	
ساكنة عند الفرق الأول	0.000	0.089	Individual intercept	ETA
	0.000	0.989	Individual intercept and trend	
ساكنة عند الفرق الأول	0.000	0.000	Individual intercept	ETD
	0.000	0.170	Individual intercept and trend	
ساكنة عند الفرق الأول	0.000	0.158	Individual intercept	ETL
	0.000	0.916	Individual intercept and trend	

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews-V.10.

من الجدول رقم (1) أعلاه يلاحظ بأنه لا توجد متغيرات مستقرة عند المستوى وذلك لأن جميع قيم P.value عند المستوى كانت أكبر من قيمة مستوى المعنوية عند 5%، أي أنه لا يوجد تكامل من الرتبة (صفر)، وأن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول وذلك لأن جميع قيم P.value عند الفرق الأول كانت أقل من قيمة مستوى المعنوية عند 5%. أي أن جميع المتغيرات المستقلة متكاملة من الرتبة (1).

2- اختبار جذور الوحدة للمتغيرات التابعة (مجموعة نسب السيولة):

جدول (2) اختبار سكون بيانات متغيرات السيولة

القرار	الفرق الأول 1	المستوى level		
	st	P.value	النموذج	المتغيرات
ساكنة عند الفرق الأول	0.000	0.948	Individual intercept	CCD
	0.000	0.999	Individual intercept and trend	
ساكنة عند الفرق الأول	0.000	0.792	Individual intercept	CTD
	0.000	0.932	Individual intercept and trend	
ساكنة عند الفرق الأول	0.000	0.197	Individual intercept	CTL
	0.032	0.593	Individual intercept and trend	
ساكنة عند الفرق الأول	0.000	0.385	Individual intercept	IR
	0.000	0.011	Individual intercept and trend	

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews-V.10.

من الجدول رقم (2) أعلاه يلاحظ عدم وجود متغيرات مستقرة عند المستوى وذلك لأن جميع قيم P.value عند المستوى كانت أكبر من قيمة مستوى المعنوية عند 5%، أي أنه لا يوجد تكامل من الرتبة (صفر)، وأن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول وذلك لأن جميع قيم P.value عند الفرق الأول كانت أقل من قيمة مستوى المعنوية عند 5%. أي أن جميع المتغيرات التابعة متكاملة من الرتبة (1).

ثالثاً: التحليل الوصفي للبيانات:

1- المقاييس الوصفية للمتغيرات المستقلة:

جدول (3) المقاييس الوصفية لمتغيرات كفاية رأس المال

	ERA	ETA	ETD	ETL
الوسط الحسابي	144805403.095	0.170212	0.290354	0.296935
الوسيط	143086257	0.140071	0.186556	0.227312
أعلى قيمة	400823674	0.824642	5.220200	4.318465
أدنى قيمة	6180591	0.090856	0.112321	0.149306
الانحراف المعياري	99256185	0.106600	0.494563	0.359243

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews-V.10.

من الجدول رقم (3) أعلاه يتضح أن متوسط متغير حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة (ERA) بلغ (144805403.095)، وأكبر قيمة له (400823674) وأقل قيمة له (6180591) بانحراف معياري (99256185). كما أن متوسط متغير حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (ETA) بلغ (0.170212)، وأكبر قيمة له (0.824642) وأقل قيمة (0.090856) بانحراف معياري (0.106600). في حين بلغ متوسط متغير حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع (ETD) (0.290354)، وأكبر قيمة له (5.220200) وأقل قيمة (0.112321) بانحراف معياري (0.494563). وبلغ متوسط متغير حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (ETL) (0.296935)، وأكبر قيمة له (4.318465) وأقل قيمة (0.149306) بانحراف معياري (0.359243). وبصفة عامة يتضح اعتماد بنوك العينة على حقوق الملكية بنسب متفاوتة ولكنها عموماً جيدة. وبخصوص الانحرافات المعيارية (Std. Dev.) فيلاحظ أنها تتصف بالتجانس وعدم التشتت بصفة عامة ماعدا متغير (ERA) حيث حقق أكبر انحراف معياري (99256185).

2- المقاييس الوصفية للمتغيرات التابعة:

جدول (4) المقاييس الوصفية لمتغيرات السيولة

	CCD	CTD	CTL	IR
الوسط الحسابي	0.494455	0.244138	0.214145	0.854899
الوسيط	0.378036	0.192265	0.169974	0.836629
أعلى قيمة	8.584170	4.252770	3.831121	2.026739
أدنى قيمة	0.149290	0.096639	0.083677	0.519359
الانحراف المعياري	0.722889	0.354156	0.305375	0.218654

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews-V.10.

يتضح من الجدول رقم (4) أعلاه أن متوسط نسبة النقدية إلى الودائع الجارية (CCD) بلغ (0.494455)، وأكبر قيمة له (8.584170) وأقل قيمة (0.149290) بانحراف معياري (0.722889). ومتوسط متغير نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع (CTD) بلغ (0.244138)، وأكبر قيمة له (4.252770) وأقل قيمة (0.096639) بانحراف معياري (0.354156). كما بلغ متوسط متغير نسبة النقدية إلى إجمالي الخصوم (CTL) (0.214145)، وأكبر قيمة له (3.831121) وأقل قيمة (0.083677) بانحراف معياري (0.305375). أما متوسط متغير نسبة التوظيف (IR) (0.854899)، وأكبر قيمة له (2.026739) وأقل قيمة (0.519359) بانحراف معياري (0.218654). وتعكس هذه المقاييس احتفاظ بنوك العينة بمقايير جيدة من الأموال السائلة على الرغم من التفاوت بينها، مما يعني قدرتها على سداد التزاماتها قصيرة الأجل في أوقاتها المحددة. وبخصوص الانحرافات المعيارية (Std. Dev.) فيلاحظ أنها تتصف بالتجانس وعدم التشتت بصفة عامة حيث بلغ أكبر انحراف معياري لمتغير النقدية إلى الودائع الجارية (CCD) (0.722889).

رابعاً: اختبار الفرضيات:

1- تقدير نموذج العلاقة بين نسب كفاية رأس المال وبين نسبة النقدية إلى الودائع الجارية (CCD) بالبنوك السعودية:

$$CCD_{it} = B_0(i) + B_1 ERA_{(it)} + B_2 ETA_{(it)} + B_3 ETD_{(it)} + B_4 ETL_{(it)} + \varepsilon_{it}$$

سيتم عرض نتائج تقدير النموذج المدروس باستخدام النموذجين لبيانات Panel data ، نموذج التأثيرات الثابتة، (Fixed Effects Model) (FEM)، ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) (Random Effects Model) من أجل اختيار النموذج الملائم. (Wooldridge, 2013) وللمفاضلة بين النموذجين نستخدم اختبار هوسمان (Hausman) كما يلي:

جدول (5) نتائج اختبار هوسمان (Hausman)

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	19.801310	4	0.0005

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews-V.10.

يوضح الجدول رقم (5) أعلاه أن القيمة الاحتمالية لاختبار هوسمان (Prob=0.0005) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية والقول بأن النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات الثابتة FEM. تقدير نموذج التأثيرات الثابتة FEM:

جدول (6) نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة FEM

Dependent Variable: D(CCD)				
Method: Panel Least Squares				
Date: 09/18/20 Time: 08:23				
Sample (adjusted): 2010Q2 2016Q4				
Periods included: 27				
Cross-sections included: 6				
Total panel (balanced) observations: 162				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.003588	0.007261	0.494148	0.6219
D(ERA)	-5.88E-09	1.18E-09	-4.996976	0.0000
D(ETA)	-6.778646	1.224188	-5.537261	0.0000
D(ETD)	0.244524	0.212273	1.151930	0.2512
D(ETL)	2.167639	0.162501	13.33924	0.0000
	Effects Specification			
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.960848	Mean dependent var	-0.055786	
Adjusted R-squared	0.958529	S.D. dependent var	0.413413	
S.E. of regression	0.084189	Akaike info criterion	-2.051768	
Sum squared resid	1.077339	Schwarz criterion	-1.861176	
Log likelihood	176.1932	Hannan-Quinn criter.	-1.974385	
F-statistic	414.4737	Durbin-Watson stat	1.794730	
Prob (F-statistic)	0.000000			

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews-V.10.

يشير الجدول رقم (6) أعلاه إلى أن قيم معاملات الانحدار (B) للمتغيرات المستقلة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة (ERA) وحقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (ETA) ذات إشارة سالبة وبلغت (-6.778646/-5.88E-09) على التوالي والقيم

الإحتمالية لها (Prob) أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يعني أن هذه المتغيرات تؤثر معنوياً في نسبة النقدية إلى الودائع الجارية (CCD) بعلاقة عكسية، وأن قيمة معامل المتغير المستقل حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (ETL) بلغت (2.167) وذات إشارة موجبة والقيمة الاحتمالية لها (Prob) أقل من (0.05) مما يعني أن هذا المتغير يؤثر معنوياً في نسبة النقدية إلى الودائع الجارية (CCD) بعلاقة طردية، كما نجد أن القيمة الاحتمالية (Prob) للمتغير المستقل حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع (ETD) بلغت (0.251) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) مما يعني عدم معنوية تأثير معامل اندثار هذا المتغير. وقيمة اختبار (F) بلغت (414.4737) والقيمة الاحتمالية لها (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يدل على المعنوية الكلية للنموذج المقدر، وقيمة معامل التحديد المعدل ($\bar{R}^2$) بلغت (0.958) وهي تشير إلى نسبة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، أي أن المتغيرات المستقلة (نسب كفاية رأس المال) تؤثر في نسبة النقدية إلى الودائع الجارية (CCD) بنسبة (96%) وهي نسبة تأثير عالية. وبلغت قيمة اختبار ديرين واتسون Durbin-Watson (1.79) وهي قريبة من القيمة (2) مما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم حد الخطأ العشوائي بالنموذج المقدر. عليه من كل هذه النتائج يقبل فرض البحث الذي يقول: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب كفاية رأس المال وبين نسبة النقدية إلى الودائع الجارية (CCD) بالبنوك السعودية).

اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل:

لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تم استخدام اختبار جوهانسون (Johansen, 1988, pp: 231-254) لفحص التكامل المشترك وذلك لأن جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة (1).

جدول (7) اختبار الأثر للتكامل المشترك

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.706687	281.6810	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.311699	97.70377	47.85613	0.0000
At most 2 *	0.153025	41.67439	29.79707	0.0014
At most 3 *	0.101949	16.76181	15.49471	0.0321
At most 4	0.004208	0.632494	3.841466	0.4264
Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews-V.10.

يتضح من الجدول رقم (7) أعلاه وجود أربعة متجهات للتكامل المشترك لفرضيات عدد المتجهات (0,1,2,3)، حيث بلغت القيم الاحتمالية لها (0.032/0.0014/0.000/0.000) على التوالي وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05)، وتؤكد هذه النتيجة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات مما يعني أنها لا تبتعد عن بعضها كثيراً بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً.

2- تقدير نموذج العلاقة بين نسب كفاية رأس المال وبين نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع (CTD) بالبنوك السعودية:

$$CTD_{it} = B_0(i) + B_1ERA_{(it)} + B_2ETA_{(it)} + B_3ETD_{(it)} + B_4ETL_{(it)} + \varepsilon_{it}$$

سيتم عرض نتائج تقدير النموذج المدروس لبيانات Panel data ، باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) من أجل اختيار النموذج الملائم. وللمفاضلة بين النموذجين يستخدم اختبار هوسمان (Hausman) كما يلي:

جدول (8) نتائج اختبار هوسمان (Hausman)

Correlated Random Effects - Hausman Test	
Equation: Untitled	

Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	28.835282	4	0.0000

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews-V.10.

يوضح الجدول رقم (8) أعلاه أن القيمة الاحتمالية لاختبار هوسمان (Prob=0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية وبالتالي فإن النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات الثابتة FEM. تقدير نموذج التأثيرات الثابتة FEM:

جدول (9) نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة FEM

Dependent Variable: D(CTD)				
Method: Panel Least Squares				
Date: 09/20/20 Time: 00:00				
Sample (adjusted): 2010Q2 2016Q4				
Periods included: 27				
Cross-sections included: 6				
Total panel (balanced) observations: 162				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000509	0.003410	0.149174	0.8816
D(ERA)	-3.18E-09	5.52E-10	-5.760073	0.0000
D(ETA)	-3.271770	0.574869	-5.691331	0.0000
D(ETD)	-0.098650	0.099682	-0.989650	0.3239
D(ETL)	1.269130	0.076309	16.63142	0.0000
	Effects Specification			
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.963470	Mean dependent var	-0.024551	
Adjusted R-squared	0.961307	S.D. dependent var	0.200982	
S.E. of regression	0.039534	Akaike info criterion	-3.563549	
Sum squared resid	0.237571	Schwarz criterion	-3.372957	
Log likelihood	298.6475	Hannan-Quinn criter.	-3.486166	
F-statistic	445.4375	Durbin-Watson stat	1.489882	
Prob (F-statistic)	0.000000			

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews-V.10.

من الجدول رقم (9) أعلاه يتضح أن قيم معاملات الانحدار (B) للمتغيرات المستقلة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة (ERA) وحقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (ETA) ذات إشارة سالبة وبلغت (-3.271770/-3.18E-09) على التوالي والقيم الإحصائية لها (Prob) أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يعني أن هذه المتغيرات تؤثر معنوياً في نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع (CTD) بعلاقة عكسية، وأن قيمة معامل المتغير المستقل حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (ETL) بلغت (2.629) وذات إشارة موجبة والقيمة الاحتمالية (Prob) لها أقل من (0.05) مما يعني أن هذا المتغير يؤثر معنوياً في نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع (CTD) بعلاقة طردية، كما نجد أن القيمة الاحتمالية للمتغير المستقل حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع (ETD) بلغت (0.223) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) مما يعني عدم معنوية تأثير معامل انحدار هذا المتغير. أما قيمة اختبار (F) فقد بلغت (445.4375) والقيمة الاحتمالية لها (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يدل على المعنوية الكلية للنموذج المقدر، وقيمة معامل التحديد المعدل ($\bar{R}^2$) بلغت (0.96) وهي تشير إلى نسبة تأثير المتغيرات المستقلة على

المتغير التابع، أى أن المتغيرات المستقلة (نسب كفاية رأس المال) تؤثر في نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع (CTD) بنسبة (96%) وهي نسبة تأثير كبيرة. وبلغت قيمة اختبار ديرين واتسون Durbin -Watson (1.489) وهي قريبة من القيمة (2) مما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم حد الخطأ العشوائي بالنموذج المقدر. عليه من كل هذه النتائج يمكن القول بقبول فرض البحث الذي ينص على (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب كفاية رأس المال وبين نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع (CTD) بالبنوك السعودية).

اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل:

لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تم استخدام اختبار جوهانسون (Johansen) لفحص التكامل المشترك وذلك لأن جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة (1).

جدول (10) اختبار الأثر للتكامل المشترك

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.322067	111.3298	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.251706	64.68505	47.85613	0.0006
At most 2 *	0.142708	29.88990	29.79707	0.0488
At most 3	0.082366	11.41274	15.49471	0.1874
At most 4	0.009108	1.097945	3.841466	0.2947

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews-V.10.

يشير الجدول رقم (10) أعلاه إلى وجود ثلاثة متجهات للتكامل المشترك لفرضيات عدد المتجهات (0,1,2)، حيث بلغت القيم الإحتمالية لها (0.0488/0.0006/0.000) على التوالي وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05)، وتؤكد هذه النتيجة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات مما يعني أنها لا تتبعد عن بعضها كثيراً بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً.

3- تقدير نموذج العلاقة بين نسب كفاية رأس المال وبين نسبة النقدية إلى إجمالي الخصوم (CTL) بالبنوك السعودية.

$$CTL_{it} = B_{0(it)} + B_1 ERA_{(it)} + B_2 ETA_{(it)} + B_3 ETD_{(it)} + B_4 ETL_{(it)} + \varepsilon_{it}$$

سيتم عرض نتائج تقدير النموذج المدروس لبيانات Panel data ، باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) من أجل اختيار النموذج الملائم. وللمفاضلة بين النموذجين يستخدم اختبار هوسمان (Hausman) كما يلي:

جدول (11) نتائج اختبار هوسمان (Hausman)

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	13.694590	4	0.0083

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews-V.10.

يتضح من الجدول رقم (11) أعلاه أن القيمة الاحتمالية لاختبار هوسمان (Prob=0.008) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية وعليه فإن النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات الثابتة FEM .

تقدير نموذج التأثيرات الثابتة FEM:

جدول (12) نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة FEM

Dependent Variable: D(CTL)		
----------------------------	--	--

Method: Panel Least Squares				
Date: 09/20/20 Time: 00:47				
Sample (adjusted): 2010Q2 2016Q4				
Periods included: 27				
Cross-sections included: 6				
Total panel (balanced) observations: 162				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.006223	0.001975	3.150688	0.0020
D(ERA)	-2.79E-09	3.20E-10	-8.727229	0.0000
D(ETA)	-2.762599	0.333013	-8.295772	0.0000
D(ETD)	0.389495	0.057744	6.745182	0.0000
D(ETL)	0.760987	0.044205	17.21507	0.0000
	Effects Specification			
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.987784	Mean dependent var	-0.021805	
Adjusted R-squared	0.987060	S.D. dependent var	0.201329	
S.E. of regression	0.022902	Akaike info criterion	-4.655472	
Sum squared resid	0.079722	Schwarz criterion	-4.464879	
Log likelihood	387.0932	Hannan-Quinn criter.	-4.578088	
F-statistic	1365.601	Durbin-Watson stat	2.177694	
Prob (F-statistic)	0.000000			

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews-V.10.

من الجدول رقم (12) أعلاه يتضح أن قيم معاملات الانحدار (B) للمتغيرات المستقلة للمتغيرات المستقلة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة (ERA) وحقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (ETA) ذات إشارة سالبة وبلغت $(-2.762599/-2.79E-09)$ على التوالي والقيم الإحصائية لها (Prob) أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يعني أن هذه المتغيرات تؤثر معنوياً في نسبة النقدية إلى إجمالي الخصوم (CTL) بعلاقة عكسية، وأن قيم معاملات المتغيرات المستقلة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع (ETD) وحقوق الملكية إلى إجمالي القروض (ETL) ذات إشارة موجبة وبلغت $(0.389 / 0.760)$ على التوالي والقيم الاحتمالية لها (Prob) أقل من (0.05) مما يعني أن هذه المتغيرات تؤثر معنوياً في نسبة النقدية إلى إجمالي الخصوم (CTL) بعلاقة طردية. أما قيمة اختبار (F) فبلغت (1365.601) والقيمة الاحتمالية لها (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يدل على المعنوية الكلية للنموذج المقدر، وقيمة معامل التحديد المعدل ($\bar{R}^2$) بلغت (0.98) وهي تشير إلى نسبة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، أي أن المتغيرات المستقلة (نسب كفاية رأس المال) تؤثر في نسبة النقدية إلى إجمالي الخصوم (CTL) بنسبة (98%) وهي نسبة عالية جداً. وبلغت قيمة اختبار ديرين واتسون Durbin-Watson (2.17) وهي قريبة من القيمة (2) مما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم حد الخطأ العشوائي بالنموذج المقدر. ومما تقدم يتضح قبول فرض البحث الذي ينص على (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب كفاية رأس المال ونسبة النقدية إلى إجمالي الخصوم (CTL) بالبنوك السعودية).

اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل:

لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تم استخدام اختبار جوهانسون (Johansen) لفحص التكامل المشترك وذلك لأن جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة (1).

جدول (13) اختبار الأثر للتكامل المشترك

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.974756	733.3761	69.81889	0.0001
At most 1 *	0.452587	159.4272	47.85613	0.0000
At most 2 *	0.284636	65.42916	29.79707	0.0000
At most 3	0.080986	13.17485	15.49471	0.1085
At most 4	5.45E-07	8.50E-05	3.841466	0.9934

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews-V.10.

الجدول رقم (13) أعلاه يوضح وجود ثلاثة متجهات للتكامل المشترك لفرضيات عدد المتجهات (0,1,2)، حيث بلغت القيم الإحصائية لها (0.000/0.000/0.0001) على التوالي وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05) وهذا يدل على وجود ثلاثة متجهات للتكامل المشترك، وتؤكد هذه النتيجة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات مما يعني أنها لا تبتعد عن بعضها كثيراً بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً.

4- تقدير نموذج العلاقة بين نسب كفاية رأس المال وبين نسبة التوظيف (IR) بالبنوك السعودية.

$$IR_{it} = B_{0(i)} + B_1 ERA_{(it)} + B_2 ETA_{(it)} + B_3 ETD_{(it)} + B_4 ETL_{(it)} + \varepsilon_{it}$$

سيتم عرض نتائج تقدير النموذج المدروس لبيانات Panel data ، باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) من أجل اختيار النموذج الملائم. وللمفاضلة بين النموذجين يستخدم اختبار هوسمان (Hausman) كما يلي:

جدول (14) نتائج اختبار هوسمان (Hausman)

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Equation: Untitled			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.910832	4	0.9230

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews-V.10.

الجدول رقم (14) أعلاه يشير إلى أن القيمة الاحتمالية لاختبار هوسمان (Prob=0.923) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية والقول بأن النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات العشوائية REM .

تقدير نموذج التأثيرات العشوائية REM:

جدول (15) نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية REM

Dependent Variable: D(IR)				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 09/20/20 Time: 01:10				
Sample (adjusted): 2010Q2 2016Q4				
Periods included: 27				
Cross-sections included: 6				
Total panel (balanced) observations: 162				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.12E-05	0.002584	0.012063	0.9904
D(ERA)	3.92E-10	4.01E-10	0.976864	0.3301

D(ETA)	0.802123	0.361354	2.219769	0.0279
D(ETD)	0.854478	0.068719	12.43436	0.0000
D(ETL)	-1.084467	0.054601	-19.86163	0.0000
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.000000	0.0000
Idiosyncratic random			0.030173	1.0000
Weighted Statistics				
R-squared	0.831007	Mean dependent var		-0.000745
Adjusted R-squared	0.826702	S.D. dependent var		0.071530
S.E. of regression	0.029777	Sum squared resid		0.139210
F-statistic	193.0088	Durbin-Watson stat		1.916359
Prob (F-statistic)	0.000000			

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews-V.10.

من الجدول رقم (15) أعلاه يتضح أن قيم معاملات الانحدار (B) للمتغيرات المستقلة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (ETA) وحقوق الملكية إلى إجمالي الدائع (ETD) ذات إشارة موجبة وبلغت (0.854478/0.802123) على التوالي والقيم الإحصائية لها (Prob) أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يعني أن هذه المتغيرات تؤثر معنوياً في نسبة التوظيف (IR) بعلاقة طردية، وأن قيمة معامل المتغير المستقل حقوق الملكية إلى إجمالي القروض (ETL) بلغت (-1.084467) وذات إشارة سالبة والقيمة الاحتمالية (Prob) لها أقل من (0.05) مما يعني أن هذا المتغير يؤثر معنوياً في نسبة التوظيف (IR) بعلاقة عكسية، كما نجد أن القيمة الإحصائية للمتغير المستقل حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة (ERA) بلغت (0.330) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) مما يعني عدم معنوية تأثير معامل انحدار هذا المتغير. وبلغت قيمة اختبار (F) (193.0088) والقيمة الإحصائية لها (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يدل على المعنوية الكلية للنموذج المقدر، وقيمة معامل التحديد المعدل ($\bar{R}^2$) بلغت (0.826) وهي تشير إلى نسبة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، أي أن المتغيرات المستقلة (نسب كفاية رأس المال) تؤثر في نسبة التوظيف (IR) بنسبة (83%) وهي نسبة تأثير عالية.

أما قيمة اختبار ديربن واتسون Durbin-Watson فقد بلغت (1.916) وهي قريبة من القيمة (2) مما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم حد الخطأ العشوائي بالنموذج المقدر. ومن هذا التحليل يقبل فرض البحث الذي يقول (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب كفاية رأس المال ونسبة التوظيف (IR) بالبنوك السعودية).

اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل:

لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تم استخدام اختبار جوهانسون (Johansen) لفحص التكامل المشترك وذلك لأن جميع المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة (1).

جدول (16) اختبار الأثر للتكامل المشترك

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.986205	926.9619	69.81889	0.0001
At most 1 *	0.685969	258.7459	47.85613	0.0001
At most 2 *	0.281753	78.05665	29.79707	0.0000
At most 3 *	0.154226	26.42966	15.49471	0.0008
At most 4	0.001916	0.299168	3.841466	0.5844

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews-V.10.

يتضح من الجدول رقم (16) أعلاه وجود أربعة متجهات للتكامل المشترك لفرضيات عدد المتجهات (0,1,2,3)، حيث بلغت القيم الإحصائية لها (0.000/0.000/0.000/0.000) على التوالي وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05)، وتؤكد هذه النتيجة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات مما يعني أنها لا تبتعد عن بعضها كثيراً بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً.

الخاتمة:

النتائج:

يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها على النحو التالي:

- 1- احتفاظ بنوك العينة بمقايير جيدة من الأموال السائلة مما يعني قدرتها على سداد التزاماتها قصيرة الأجل في أوقاتها المحددة.
- 2 - بصفة عامة يتضح اعتماد بنوك العينة على حقوق الملكية بنسب جيدة، الأمر الذي يعني كفاية رؤوس أموال البنوك السعودية.
- 3- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات كفاية رأس المال وهي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع، حقوق الملكية إلى إجمالي الخصوم، وحقوق الملكية إلى الأصول الخطرة، وبين نسب السيولة وهي نسبة النقدية إلى الودائع الجارية، النقدية إلى مجموع الودائع، النقدية إلى مجموع الخصوم، ونسبة التوظيف، وهذا يدل على أن زيادة كفاية رأس المال تؤدي إلى تحسن وضع السيولة بالبنوك السعودية والعكس صحيح.
- 4- تشير قيم معامل التحديد المعدل ($\bar{R}^2$) إلى نسبة تأثير عالية للمتغيرات المستقلة (نسب كفاية رأس المال) على المتغيرات التابعة (نسب السيولة) حيث تجاوزت في حدها الأدنى نسبة 82%. وهذا يعني التأثير الإيجابي للاعتماد على حقوق الملكية على درجة سيولة البنوك السعودية ومن ثم على قدرتها على سداد التزاماتها.
- 5- قبول الفرض الرئيس للبحث بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال والسيولة في البنوك السعودية، وكذلك قبول الفروض الفرعية المنبثقة من هذا الفرض الرئيس بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب كفاية رأس المال ونسب السيولة المختلفة محل الدراسة.
- 6- أثبتت الدراسة أن هناك ثلاث معادلات للتكامل المشترك على الأقل في كل النماذج الأربعة مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات كفاية رأس المال ومتغيرات السيولة، بمعنى تأثير الاعتماد على حقوق الملكية في المدى الطويل إيجاباً على استقرار معدلات السيولة بالبنوك السعودية، وبالتالي قدرتها على سداد التزاماتها في أوقاتها المحددة. عليه يقبل فرض البحث الذي يقول (توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات كفاية رأس المال ومتغيرات السيولة بالبنوك السعودية).

التوصيات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحث بالآتي:

- 1- الاهتمام بدراسة العلاقات بين كفاية رأس المال والسيولة بصورة دورية للتعرف على أثر كل الاعتماد على حقوق الملكية على وضع السيولة بالبنوك السعودية.
- 2- ضرورة رفع البنوك السعودية لمعدلات حقوق الملكية لديها لزيادة قدرتها على مواجهة مخاطر السيولة.
- 3- الاهتمام بوضع أنظمة لقياس المخاطر المختلفة وخاصة مخاطر السيولة وربطها برأس المال لتجنب الوقوع في الأزمات.
- 4- ضرورة التزام البنوك التجارية بالمعايير والمتطلبات الدولية فيما يتعلق بنسب كفاية رأس المال وضوابط الحوكمة، لأنه يساهم في تحقيق الاستقرار المالي لها ويؤدي إلى زيادة ملاءتها المالية وبالتالي قدرتها على مواجهة المخاطر والصدمات.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

- أبو رحمة، سيرين سمير. (2009). السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية (رسالة ماجستير غير منشورة). قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة.
- أحمد، ندى الجيلي الأمين، وهلال يوسف صالح. (2014). دور التحليل المالي في رفع كفاءة إدارة السيولة بالمصارف: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية. مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 15(2)، 115 - 129.
- أحمد، نضال رؤوف. (2013). دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي: دراسة تطبيقية في مصرف الراجحي. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، 300 - 335.
- أرشيد، عبد المعطي رضا. (2003). العلاقة بين نسب الربحية ونسب كل من السيولة والضمان والتوظيف في الجهاز المصرفي الأردني. مجلة النهضة، جمهورية مصر العربية، 4(15)، 31 - 54.
- بو عبدلي أحلام. (2015). سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها. ط 1. عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع.
- التقارير السنوية وربيع السنوية لبنك الإنماء خلال الفترة (2010-2016).
- التقارير السنوية وربيع السنوية لبنك الجزيرة خلال الفترة (2010-2016).
- التقارير السنوية وربيع السنوية لبنك الرياض خلال الفترة (2010-2016).
- التقارير السنوية وربيع السنوية للبنك الأهلي التجاري خلال الفترة (2010-2016).
- التقارير السنوية وربيع السنوية للبنك السعودي البريطاني (ساب) خلال الفترة (2010-2016).
- التقارير السنوية وربيع السنوية للبنك السعودي الفرنسي خلال الفترة (2010-2016).
- الجعافرة، عماد عادل عبد الله. (2008). الملاءة المالية وتأثيرها بربحية البنوك التجارية (رسالة ماجستير غير منشورة). عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن.
- الحريث، محمد علي عبود، وحزوري، حسن أحمد إسماعيل. (2018). مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي: دراسة تطبيقية. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 43، 244 - 252.
- حنفي، عبد الغفار، وأبو قحف، عبد السلام. (2007). تنظيم وإدارة البنوك. د ط. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث.
- الخزاعلة، محمد حمدان علي. (2018). أثر السيولة والكفاءة الإدارية والملاءة المالية على ربحية البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن.
- رمضان، زياد سليم، وجودة، محفوظ أحمد. (2013). الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك. ط 4. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- شخاترة، محمد خير إبراهيم، وعبادة إبراهيم عبد الحليم. (2020). تقييم أداء المصارف الإسلامية الأردنية باستخدام النسب المالية: دراسة مقارنة (2002-2017). مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، غزة، 28(3)، 262 - 289.
- عقون، عبد السلام، وقايدي خميسي. (2015). أسس قياس وإدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية: حالة بنك سوسيتي جينيرال (SG) للفترة المرجعية 2008-2012. مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، الجزائر، العدد 24، 122 - 141.

- عياش، زبير، والعايب، سناء. (2018). تطبيق إصلاحات بازل (3) في البنوك العربية مع الإشارة إلى البنوك الخليجية (السعودية، الامارات، البحرين)، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف بالجزائر، 14(18)، 81 - 94.
- الكروي، بلال نوري سعيد. (2009). تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة: دراسة مقارنة بين مصرفي الرفادين والرشد. المجلة العراقية للعلوم الإدارية، 6(24)، 242 - 264.
- محسن، بن سليم، وخميسي، بن رجم محمد. (2016). الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر السيولة: مقارنة السيولة المعرضة للخطر. مجلة الاقتصاد والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف بالجزائر، العدد 3، 59 - 68.
- مشبب، غالب صالح. (2016). محددات نسبة كفاية رأس المال في البنوك اليمنية. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 163، 279 - 308.
- مؤسسة النقد العربي السعودي. (2020). التقرير السنوي السادس والخمسون، 84.
- مؤسسة النقد العربي السعودي. (2020). على الموقع الإلكتروني <http://www.Sama.gov.sa> بتاريخ 1 سبتمبر 2020.
- النويران، ظاهر. (2019). التحليل المالي لمؤشرات التدفق النقدي وكفاية رأس المال ومخاطر السيولة المصرفية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل الأردني: 2011-2015. مجلة تنمية الرفادين، 38(121)، 99 - 112.
- النيف، خالد لافي، والقلاب، خلود ضيف الله. (2020). العلاقة بين السيولة والربحية والملاءة في المصارف الإسلامية. المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 16(1)، 105 - 122.
- هندي، منير إبراهيم. (2002). إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات. ط 3. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث.

قائمة المراجع المرومنة:

- Abo- Rahma, S. (2009) Banking Liquidity and its Impact on Risk and Return: An Applied Study on Palestinian Commercial Banks (in Arabic). Unpublished Master Thesis, Business Administration Department, Faculty of Commerce, Islamic University in Gaza.
- Ahmed, N (2013) Liquidity Risk Analytical Study Using Cash Flow Sheets, Showing Their Capital Adequacy in the Banking Sector: An Applied Study at Al-Rafedeen Bank (in Arabic). Baghdad College Comprehensive Journal for Economic Sciences, 36, 300- 335.
- Ahmed, N. & Saleh, H. (2014) The Role of Financial Analysis in raising the efficiency of liquidity management in banks: A Field Study on Some Sudanese Banks (in Arabic). Journal of Economic Sciences, Sudan University of Science and Technology, 15 (2), 115- 129.
- Akoun, A. & Kaidy, K. (2015) The Measurement Bases and Liquidity Risk Management in Commercial Banks: Case Study of Societie Generale Bank (SG) for the reference Period 2008-2012 (in Arabic). Al- Hekma Journal of Economic Studies, Algeria, 24, 122-141.
- Al-Harith, M. A. A. & Hazuri, H. A. I. (2018). Credit risk and its impact on banking capital adequacy: an empirical study (in Arabic). Journal of Al-Quds Open University for Research and Studies, 43, 244-252.
- Al-Karawy, B. (2009) Evaluating Banks Profitability Using Liquidity Indexes: A Comparative Study Between Al- Rafedeen and Al- Rasheed Banks (in Arabic). Iraqi Journal of Managerial Sciences, 6 (24), 242- 264.
- Al-Khazaala, M. (2018) The Impact of Liquidity, Managerial Efficiency and Financial Solvency on the Profitability of Jordanian Banks Listed on Amman Stock Exchange Market (in Arabic). Unpublished Master Thesis, Faculty of Economics and Managerial Sciences, Al al- Bayt University, Jordan.

- Al-Nuwayran, Z. (2019). Financial Analysis of Indicators of Cash Flow, Capital Adequacy and Bank Liquidity Risks of Jordan Housing Bank for Trade and Finance: 2011-2015 (in Arabic). Tanmiyat Al-Rafidain Journal, 38 (121), 99 - 112.
- Al-Neff, K. L. & Al-Qallab, K. D. (2020). The relationship between liquidity, profitability and solvency in Islamic banks (in Arabic). The Jordanian Journal of Islamic Studies, 16 (1), 105-122.
- Annual and quarterly Reports of Al Inma Bank during the period from 2010 to 2016 (in Arabic).
- Annual and quarterly Reports of Aljazira Bank during the period from 2010 to 2016 (in Arabic).
- Annual and quarterly Reports of Banque Saudi Fransi during the period from 2010 to 2016 (in Arabic).
- Annual and quarterly Reports of National Commercial Bank during the period from 2010 to 2016 (in Arabic).
- Annual and quarterly Reports of Riyadh Bank during the period from 2010 to 2016 (in Arabic).
- Annual and quarterly Reports of the Saudi British Bank during the period from 2010 to 2016 (in Arabic).
- Arshid, A. (2003) The Relation between Profitability Ratios and Liquidity, Safety, Investment Ratios in the Jordanian Banking System (in Arabic). Al- Nahda Journal, Egypt, 4 (15), 31- 54.
- Ayyash, Z. & Al-Ayeb, S. (2018). Implementation of Basel III reforms in Arab Banks, Case Study of Gulf banks (KSA, UAE, Bahrain) (in Arabic). Journal of North African Economics, University of Hassiba Bin Bouali, Chlef, Algeria, 14 (18), 81-94.
- Bo- Abdely, A. (2015) Commercial Banks Management Policies and Indexes (in Arabic). 1st ed., Amman: Al-Genan Publishing and Distributing House.
- Colombini, F., & Ceccarelli, S. (2004). Liquidity, Solvency and Cash Flow Simulation Models in Non – life Insurance Companies: The Italian Experience. Journal of Managerial Finance, 30 (5), 76-96.
- Distinguin, I., Roulet, C. & Tarazi, A. (2013). Bank Regulatory Capital and Liquidity: Evidence from U.S. and European publicly traded banks. Journal of Banking and Finance, 37 (9), 3295-3317.
- El- Ghaafra, A. (2008) Financial Solvency and Commercial Banks Profitability Influence on It (in Arabic). Unpublished Master Thesis, Post- Graduate Deanship, Moata University, Jordan.
- Farag, M., Harland, D. & Nixon, D. (2013). Bank Capital and Liquidity. Bank of England Quarterly Bulletin, Q3, 201-215.
- Gaspar, R., & Sousa, H. (2010). Liquidity Risk and Solvency II. Journal of Insurance Markets and Companies Analyses and Actuarial Computations, 1 (3), 87-98.
- Hanafi, A. & Abo Kahf, A. (2007) Organizing and Management of Banks (in Arabic). Alexandria: Modern Arabic Office.
- Hendi, M., I. (2002) Commercial Banks Management: Decision- Making Approach (in Arabic). 3rd ed., Alexandria: The Modern Arabic Office.
- Johansen, S. (1988). Statistical Analysis of Cointegration Vectors. Journal of Economic Dynamics and control, Vol. 12.
- Kim, D., & Sohn, W. (2017). The effect of bank capital on lending: Does liquidity matter? Journal of Banking and Finance, 77, 95-107.
- Maddala G., S. (2002). Introduction to Econometrics. 3rd ed., John Wiley & Sons Ltd.
- Mohsen, S. & Khamesy, R. (2016) Modern Techniques to Liquidity Risk Management: the approach to Liquidity at Risk (in Arabic). Journal of Economics and Finance, Faculty of Economic Sciences, Commercial and Managerial Sciences, Chlef University, Algeria, 3, 59- 68.
- Mushabab, G. S. (2016). Determinants of the capital adequacy ratio in Yemeni banks (in Arabic). Journal of Gulf and Arabian Peninsula Studies, 163, 279-308.
- Novokmet, A., & Marrinovic, A. (2016). Solvency and Liquidity Level Trade-off: does it exist in Croatian Banking Sector? Scientific Annals of Economics and Business, 63 (3), 429 – 440.

- Prefontaine, J. (2013). Implications of Basel III for Capital, Liquidity, Profitability, and Solvency of Global Systematically Important Banks. *the Journal of Applied Business Research*, 29 (1), 157 – 165.
- Ramadan, Z. S. & Judah, M. A. (2013). Contemporary approaches in banking management (in Arabic). 4th ed., Oman: Wael House for Publishing and Distribution.
- Saudi Arabian Monetary Authority. (2020). Fifty- Sixth Annual Report,84 (in Arabic).
- Saudi Arabian Monetary Authority. (2020). On the website <http://www.Sama.gov.sa>, on September 1, 2020 (in Arabic).
- Shakhatrah, M. K. I. & Obada I. A. (2020). Evaluating the Performance of Jordanian Islamic Banks Using Financial Ratios: A Comparative Study (2002-2017) (in Arabic). *Journal of Economic and Business*, Islamic University of Gaza, 28 (3), 262-289.
- Tabash, M. I., & Hassan, H. I. (2017). Liquidity, Profitability and Solvency of UAE Banks: A Comparative Study of Commercial and Islamic Banks. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 21 (2), 1 – 15.
- Wooldridge, J. M. (2013). "Fixed Effects Estimation". *Introductory Econometrics: A Modern Approach*. 5th ed., Mason, OH: South-Western.